GIEM

151+

2025

بعد غُربة ١٢ عامًا

عودة المجلة من مهجرها إلى موطنها سورية

Volume No. 151, JANUARY 2025 - RAJAB 1446

عودة المجلة من مهجرها إلى موطنها سورية

بعد غُربة ١٢ عامًا

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

أنهيت رسالة الدكتوراة من جامعة حلب العريقة عام ٢٠٠٣، وبدأتُ رحلة النشر االالكتروني على الموقع kantakji.com في العام نفسه، ثم النشر الورقي في دور النشر السورية بدمشق وحلب، وبدأت أيضا التطلع إلى إصدار مجلة ورقية، وهذا أمر غير ممكن في عهد الحكم البائد في سورية، لأنه محفوف بمخاطر أمنية شديدة فالنظام البائد يضع يده على وسائل الإعلام كلها، ورغم ذلك قررت خوض هذه التجربة، ومما يزيد خطورة هذه الرحلة كوني من حماة الشهيرة بمعارضتها لحكم آل الأسد والتي تعرضت للتدمير أكثر من مرة.

بدأت من مديرية الإعلام في حماة، حاولت تقديم طلب لترخيص مجلة للاقتصاد الإسلامي، فقيل لي: هذه تحتاج موافقات أمنية من دمشق، فسافرت لدمشق ودخلت شعبة الأمن السياسي في المزة، وهذا دخول خطر بحد ذاته، سألني الحرس: إلى أين؟ فقلت إلى السيد رئيس الشعبة، فقال: ومن أنت؟ فقلت له: مواطن عادي.

دخلت رئيس مكتب رئيس الشعبة وجلست مع الجالسين، وعادة من يُقدِم على هكذا زيارة يحتاج توصية ودعمًا، لكنني قررت المواجهة بمفردي معتمداً على الله، ولا أُنكر خشيتي من هذه الخطوة، سأل مدير المكتب الجالسين كل واحد عن قضيته همسًا، حتى وصل دوري، فقال: وهو ممسك بورقة صغيرة بيده يكتب عليها خلاصة الطلب ليدخلها إلى رئيسه: ماذا تريد؟ فقلت وبصوت واضح: أريد الموافقة على ترخيص لمجلة للاقتصاد الإسلامي، فبُهت، ولازلت أذكر كيف نظر بوجهي وقد تسمّر، فأعاد قائلاً:

ماذا؟ فأعدت له الكلام بهدوء تام، ولا أنكر كم زاد شعوري بالخطر، فما كان منه إلا أن أخذ الورقة الصغيرة ودخل إلى رئيس الشعبة، وكنت أتفحص بهدوء مكان الكاميرا لعلمي بشدة الرقابة، ثم خرج ليسألني أسئلة وأجيب، ثم يعود ويعاود دون أن يسمح لي بالدخول كما فعل مع غيري. ثم تمت إحالتي مع طلبي إلى رئيس قسم الأحزاب وكان برتبة عقيد استدعاه رئيس الشعبة ليكلمه، فأخذني لمكتبه، وبدأ معي حواراً أشبه بالتحقيق، وكنت قد أحضرت معي عدة كتب ورقية من مؤلفات قد نشرتها سابقًا، وقلت له: هذه نشرتها وفيها موافقات أمنية، تفضل بالاطلاع عليها كنموذج لما سأكتبه في المجلة.

سبحان الله، فتح أحدها، وإذا به ينظر إليّ مدهوشًا قائلاً: **ابن تيمية!** وهذا الاسم بحد ذاته جريمة نكراء في عهد الأسد. هناك أيقنت أني قد جئت بنفسي إلى حتفي، فاستعنت بالله قائلا: يا سيادة العقيد هل كل ما تقوله حضرتك دوما مصيب؟ فقال: لا. فقلت: وهذا الشخص – أي ابن تيمية – له أقوال جيدة وله غير ذلك، وأنا اخترت المناسب منها.

طبعًا أنا لم أر أي كتاب قد فتح، ولا من أي صفحة قرأ، فصرت أعصر دماغي لأستذكر طالبًا العون من الله، فتوقعت أنه كتاب فقه الأسواق، وقدّرت الصفحة التي اطلع عليها من خلال ما رأيت بين يديه، وقلت: هل تسمح بأن تفتح الصفحة وتنظر في الحاشية السفلية، ففعل، ثم تبسم، وشعرت بسكون في عينيه، وقال: وصلت الرسالة، فقلت له: هل ترى الاعتدال والموضوعية، أنا أستشهد بقول للدكتور عامر لطفي وهو حينئذ وزير الاقتصاد في سورية وهو مسيحي مع أن الكتاب إسلامي التوجه. عندها شعرت أني قد نجوت من هذا المطب لانبساط بعض أساريره، فقلت: هل ستوافقون؟ ألا ترى أنه من الأفضل أن أبقى في سورية وتطلعون على ما سأكتب؟ فطلب التأجيل. وعدت إليه كما وعدني، فطلب تغيير الاسم: فقلت أسميها مجلة الاقتصاد العربي والإسلامي، فامتعض قائلا: لا، ثم عدت إليه بعد فترة من الزمن، وسألته عن الموافقة، فقال: لا. فقلت: هل طلبي مرفوض، فقال: لا، فعلمت أن الأمر صار معلقًا، وانتهى موضوعي هنا.

في بداية عام ٢٠١٢ كنت مشاركًا بمؤتمر في الخرطوم وكان السيد محمد بن يوسف حاضراً للمؤتمر وكان رئيس المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالإنابة، فعرضت الموضوع عليه، فوافق مباشرة لأنهم كانوا يسعون لمثل ذلك، فأطلقنا المجلة بعد عدة مراسلات بشكل إلكتروني برعاية المجلس ومركز

أبحاث فقه المعاملات الإسلامي، الذي أسسته في عام ٢٠٠٣، وظهر العدد الأول في ١-٦-٢٠١٢ بشكل ورقي وإلكتروني وهو الوحيد الذي تمت طباعته ورقيًا، لعدم تمكني ماليًا من المتابعة به ورقيًا.

انتهت الاتفاقية المشتركة مع المجلس العام بعد خمس سنوات حسب الاتفاقية المبرمة، واستمريت بإصدارها إلكترونيًا. إلا أني لم أستطع كتابة (سورية) كموطن للمجلة، لخوفي من الملاحقات الأمنية في سورية، فجعلتها دون توضيح، وكلما سألني الباحثون الذي يريدون النشر: من أين تصدر المجلة؟ كنت أتحرج ولا أجيب سوى أنها إلكترونية. وهذا ما حرمنا من إيجاد معلنين أو رعاة للمجلة فاضطررنا أن نكمل المسيرة على حسابي الخاص، وهو زاد ضعيف لكن الله سلّم.

خلال الفترة الماضية حاولت أن أحصل على ترقيم دولي، ففشلت، لأن العقوبات الدولية تطال كل سوري، وكل منتج سوري، حتى صادرت الولايات المتحدة اسم نطاق الخاص بالمجلة www.giem.info لاكتشافهم كلمة في بيانات سجل النطاق تشير لسورية طبقًا للعقوبات التي فرضتها على سورية، وخسرت النطاق الذي عمره ١٠ سنوات، وحاولنا استعادته حسب الطرق المعتادة بإثبات ملكية وإقامة خارج سورية إلا أن الأمر لم يُفلح.

واليوم ومع هذا العدد نكتب ونعلن وبكل راحة بأن مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية هي **سورية المنشأ وسورية الإصدار**، وهي مجلة علمية صدرت مجانًا لوجه الله تعالى منذ نشأتها وستبقى كذلك، بعد تحرير سورية بلاد الشام من الطاغية وحكم آله، الذين أتعبوا البلاد والعباد، وحاولوا تأطير عبادة الله وقولبته كما يشاؤون، ومن ذلك إبعاد مجلتنا عن سورية.

لكن مشيئة الله أن نعود كما عاد المهجرون غانمين فاتحين، وها هي المجلة تعود إلى سورية بعد ١٥١ شهراً وهو رقم عددها الحالي، رافعة رايتها خفاقة لنتابع نشر الفكر الاقتصادي الإسلامي دون خوف أو وجل، والحمد لله رب العالمين.

ولطالما ختمنا كلمة رئيس التحرير بالقول: **حماة (حماها الله)**، وفعلاً حماها الله، ونسأله تعالى التأييد والتمكين والرحمة للشهداء.

حماة (حماها الله) بتاريخ ٢١ جمادى الآخر ١٤٤٦ هجرية الموافق ٢٢ كانون الأول ٢٠٢٤ ميلادية